

التصحيح النموذجي لامتحان مشاكل المالية العامة الكبرى

عرف التاريخ الاقتصادي عدة ازمات بترولية اثرت على اقتصاديات العديد من البلدان في العالم سواء كانت مصدرة أو مستوردة للبتروول . فسوق المحروقات غير مستقر فهو معرض لعدة تقلبات في اسعار البتروول. من بين الازمات لدينا : 1973 حيث حيث وصل سعر برميل البتروول لأول مرة إلى 12.5 دولارا، ثم بعد ذلك صدمة 1979 الصدمة النفطية الثالثة: سنة 1986 حيث وصل سعر البتروول الى 13 دولارا للبرميل ، صدمة 2008 وصدمة 2014 .

إن أزمة النفط تصيب الدول النامية و المتقدمة، و لكن الدول المتقدمة تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، أما الدول النامية تتأثر سلبيا نظرا لطبيعة هيكلها الاقتصادية والاجتماعية،

الجزائر بلد ريعي يعتمد على المداخل النفطية حيث تشكل المحروقات 98 بالمائة من الصادرات و 60 بالمائة من الدخل الوطني لهذا تآثرت الجزائر كثيرا بالازمات البترولية خاصة بازمتي 1986 و 2014.

الازمة البترولية 1986 : انخفاض اسعار البتروول ادت الى انخفاض العوائد البترولية اي الابرادات المالية للدولة بما انه اقتصاد ريعي وهذا ما ادى الى فشل المشاريع الاستثمارية الضخمة التي تبنتها الجزائر في الثمانينات والى افلاس العديد من المؤسسات، انتشار البطالة، انخفاض الاستهلاك.

انخفاض عوائد الصادرات ادت الى اختلال الميزان التجاري والركود الاقتصادي. لاجل حل مجمل هذه المشاكل لجأت الدولة الى المديونية الخارجية لكن بقيت لسنوات تنخيط في أزمة مديونية تسديد الدين + خدمة الدين. لحسن الحظ ارتفعت اسعار البتروول من جديد وتمكنت الدولة من تسديد ديونها.

الارتفاع الذي حصل على مستوى اسعار النفط في العشرية الاولى من 2000 تمكنت الجزائر من حل العديد من المشاكل الاجتماعية، الاقتصادية والمالية التي عانت منها في الثمانينات والتسعينات كالمديونية، البطالة...، حيث تم انشاء صندوق ضبط الموارد الذي اعتبر كحق للأجيال المقبلة في الثروة البترولية. حاوات الجزائر بعد ازمة 1986 تصحيح هيكل اقتصادها لكي لا يبقى تابعيا كليا لقطاع المحروقات، بما في ذلك اصلاح الجباية العادية لكي تساهم هي ايضا في تمويل الميزانية وعدم الاعتماد الكلي على الجباية البترولية المعرضة لتقلبات اسعار البتروول.

ازمة البترولية 2014 : انخفاض اسعار البتروول ادت الى انخفاض الموارد المالية للجزائر من جديد بنحو 50 بالمائة وتجميد المشاريع والبرامج التنموية ومنه انخفاض النمو. فنقص الاموال يتسبب في إيقاف تدعيم العديد من النشاطات الاقتصادية اضافة الى رفع تدعيم المواد الاستهلاكية والذي قد يخلق مشاكل كالأذي حدث في 1988.

لمواجهة تأثيرات انخفاض اسعار النفط يتم البحث عن العديد من البدائل كالغاز الصخري، والاعتماد على الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، لحل هذه المشاكل تلجأ الدولة أيضا الى اتخاذ قرارات كسياسة التقشف، تطوير النظام الجبائي وتحسين فعاليتها، ترشيد النفقات العمومية، تنويع موارد الاقتصاد الجزائري والاهتمام بالقطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة.

ان للازمات البترولية صدى قويا على الاقتصاد الجزائري، لهذا يجب اتخاذ اجراءات صارمة من اجل تصحيح هيكل الاقتصاد الجزائري كي لا يبقى مهيمنا من طرف اقتصاد المحروقات.